

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٦١

الخميس ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

البند ١١٦ من جدول الأعمال

متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/65/605 و A/65/390)

مشروع القرار (A/65/L.36)

السيد الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

لممثل ترينيداد وتوباغو، الذي سيعرض مشروع القرار

A/65/L.36.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم

بالإنكليزية): يشرفني مخاطبة الجمعية العامة، باسم الدول

الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بشأن بند جدول

الأعمال المعروض علينا، الذي لا يكتسي أهمية أساسية

بالنسبة للمنطقتين الكاريبية والأفريقية، باعتبارهما اللتين أطلقنا هذه العملية، فحسب بل وللمجتمع الأوسع نطاقا.

مرة أخرى، نغتنم الفرصة المتاحة لنا عبر هذه الوسطة للتأمل في أهوال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والتفكير في تركتها ومظاهرها. ما برحت تلك الفترة المساوية في تاريخ البشرية تؤثر على المجتمعات التي تضررت من العبودية. يمكن ربط التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والكرهية والتعصب والعنصرية والتعامل بصورة ما بالرق وتجارة الرقيق. ونحن مصممون على تحويل مجتمعاتنا عن طريق ترسيخ قيم جديدة في الأجيال الحالية والمقبلة بغية إزالة الآثار المتبقية لتلك التجارة المدمرة. وذلك أحد الأهداف الأساسية لمشروعنا.

وفي السعي للنهوض بهذه المبادرة، تلقينا دعم الدول الأعضاء من مناطقنا. وبالتالي، نود أن نسجل تقديرنا للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية على تضامنها ودعمها الراسخين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لموريتانيا باسم المجموعة الأفريقية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ويستحق الصندوق الاستثماري، بصفة خاصة، الاهتمام القوي والعاجل من جانب جميع الأعضاء. وينبغي أن يكمل العمل على الصعيد الوطني أقوال ومبادرات الأمم المتحدة. وإذ نواصل زيادة الوعي العام العالمي بالمناسبات التذكارية على صعيد الأمم المتحدة، ينبغي ألا ننسى ضرورة أن تطور الدول الأعضاء برامجها الإعلامية والتعليمية، حسب ما تراه مناسبة، لتثقيف الأجيال الحالية والمقبلة وترسيخ فهم واضح لحقائق ونتائج العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد التزامها وعزمها على مواصلة التعاون مع الأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتحقيق الهدف المنشود لإقامة نصب التذكاري الدائم. وهي تشارك أيضا في كل المبادرات الرامية إلى تخليد ذكرى ضحايا الاسترقاق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

يوضح النص المعروض على الوفود اليوم التطورات الحالية ويتناول ما يرى وفدي أنه وجهين لنفس العملة - وهما، اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، من ناحية، ومبادرة إقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، من ناحية أخرى.

إلى جانب الاستكمالات التقنية المختلفة، بذلنا جهدا لترشيح النص بحذف العناصر التي لم تعد هامة. إن مشروعنا، حتى الآن، هو النتيجة الملموسة الوحيدة لعملية ديربان ويتضح هذا في الفقرتين الثالثة والرابعة من ديباجة مشروع القرار.

وفي الفقرة ٥، نناشد تقديم المزيد من التبرعات من الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة التي لم تساهم بعد

وإزاء تلك الخلفية، يسعدني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.36، المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي"، الذي تقدمه سنويا الجماعة الكاريبية والمجموعة الأفريقية.

السيد ولد حضرمي (موريتانيا) (تكلم بالإنكليزية):

تؤيد المجموعة الأفريقية مشروع القرار A/65/L.36. كما تعلق أهمية كبيرة على تحقيق أهداف القرار ١٩/٦١ لعام ٢٠٠٦. من المفهوم أن المجموعة الأفريقية تشارك بهمة في مجموعة الدول المهتمة التي تشرف على مشروع النصب التذكاري الدائم وهي تعمل على نحو وثيق مع الجماعة الكاريبية في ذلك المسعى.

إن العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي جانبان مؤلمان من تاريخنا لم نستطع نسيانهما ويجب ألا ينساهما العالم أيضا. إن عدم نسيان تلك الحقائق التاريخية المؤسفة يتيح لنا فرصة أفضل لعدم تكرارها. لقد بينت الجمعية العامة بوضوح، من خلال مشروع القرار والقرارات اللاحقة ذات الصلة، عزمها على مواصلة تثقيف البشرية عن أسباب الاسترقاق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وآثارها والدروس المستفادة منها وعلى تخليد ذكرى الملايين من ضحاياها.

وتؤيد المجموعة الأفريقية بقوة مختلف المبادرات التي أطلقتها الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك إقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الاسترقاق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وإقامة احتفال سنوي في الجمعية العامة وفي جميع أنحاء العالم لإحياء ذكرى الحوادث المخزية للاسترقاق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وإنشاء صندوق استثماري للنصب التذكاري، على سبيل المثال لا الحصر.

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حيث أننا نحبذ اتباع نهج واسع وشامل للمسابقة.

وأضفنا أيضا عنصرا جديدا في الفقرة ٦ من مشروع القرار، التي ينبغي أن يكون نصها كما يلي:

”تطلب إلى الأمين العام تنظيم سلسلة من الأنشطة للاحتفال سنويا باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بما في ذلك عقد جلسة تذكارية للجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة، والاضطلاع حسب الاقتضاء، بأنشطة من خلال شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام“.

لقد سمعنا مرارا أثناء نظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال بيانات من كثير من الوفود تؤكد أهمية هذه المسألة. ولذلك، نتوقع النظر بعين الاعتبار إلى توفير مستويات كافية ومستدامة من التمويل سنويا، حتى نستطيع، كدول أعضاء ومجتمع بوجه عام، مواصلة تخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ولذلك تطلب الجماعة الكاريبية دعم جميع الدول الأعضاء تحقيقا لذلك الهدف.

والجدير بالذكر، أننا حذفنا عبارة: ”في حدود الموارد المتاحة“، من الفقرة ٧، التي أصبحت مكررة مع إدراج الفقرة ٦.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نسترعي الانتباه إلى التقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، الوارد في الوثيقة A/54/7، الذي يشير بالتحديد إلى استخدام عبارة ”في حدود الموارد المتاحة“ في عدد من قرارات ومقررات الجمعية العامة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بالصعوبات التي تفرضها هذه التحديدات على تنفيذ الأنشطة

في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لتنفيذ قرار إقامة نصب تذكاري هنا في مقر الأمم المتحدة.

ووضعنا أيضا في الاعتبار الآراء والتعليقات التي برزت في المشاورات غير الرسمية، وأضفنا عبارة: ”وفقا لتشريعاتها الوطنية“ في الفقرة ٨. وقد تم ذلك لاستيعاب الترتيبات الدستورية في البلدان ذات النظم الاتحادية للحكم، حيث تحدد الحكومة المحلية لا الاتحادية المناهج المدرسية. وفي نهاية نفس الفقرة، أضفنا عبارة ”تقديم هذه المعلومات إلى الأمين العام لإدراجها في تقريره“. ونص الفقرة الجديدة هو كما يلي:

”تكرر طلبها الوارد في القرار ١٥/٦٤ المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ للدول الأعضاء التي لم تقم بعد، وفقا لتشريعاتها الوطنية، بوضع برامج تعليمية، ترمي، بوسائل عدة منها المناهج المدرسية، إلى تثقيف الأجيال القادمة وترسيخ فهمها للدروس المستخلصة من الرق وتجارة الرقيق وتاريخهما ونتائجهما إلى أن تفعل ذلك، وتقديم هذه المعلومات إلى الأمين العام لإدراجها في تقريره.“

وفي الفقرة ١٠، نود إجراء تعديل فني حذف على نحو غير متعمد. وينبغي أن يكون نص تلك الفقرة كما يلي:

”تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى مساعدة اللجنة في تحديد المبادئ التوجيهية لعملية الاختيار وفي تحديد المرشحين المؤهلين من مجموع ما لديها من الأخصائيين الدوليين للعمل في لجنة التحكيم الدولية“. ويوضح التعديل أن فريق التحكيم الذي سيعين من أجل المسابقة الدولية لتصميم النصب التذكاري لن يقتصر على أشخاص أو اختصاصيين ذوي صلة بمنظمة

ونؤكد من جديد التزامنا بالتعاون معكم، سيدي، ومع الأمين العام والأمانة العامة في تحقيق مناسبات ذات طبيعة مماثلة في المستقبل، بما يعكس الطابع الرسمي الذي ينبغي أن تحظى به هذه المناسبات، فيما نعمل نحو تثقيف الرأي العام والحفاظ على ذكرى ذلك الحدث المروع بغية كفالة عدم تكراره إطلاقاً.

إن إقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، واستضافة الأحداث السنوية المرتبطة به، لن يتسنى بدون توفير الموارد المطلوبة. ولذلك تود الجماعة الكاريبية أن تشكر بإخلاص كل المانحين الذين ساهموا لتحقيق أهداف هذا المشروع المهم. وتود الجماعة أيضاً أن تعرب عن تقديرها لمكتب الأمم المتحدة للشراكات على إدارته الكفؤة للصندوق الاستئماني.

وابتغاء للشفافية والمساءلة، نوجه انتباه الوفود إلى تقرير مكتب الأمم المتحدة للشراكات عن مركز الصندوق الاستئماني، وبصفة خاصة، عن المساهمات المتلقاة واستخداماتها (A/65/605). وذلك تمثيلاً مع الطلب المنصوص عليه في الفقرة ١٤ من مشاريع القرارات السابقة والحالية، وعلى النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء.

إن إقامة النصب التذكاري الدائم سيكون تذكراً دائماً بالفظائع التي ارتكبت على مدى فترة تزيد عن ٤٠٠ عام، نجم عنها النقل والاسترقاق القسري لجنس بأكمله من إخواننا الرجال والنساء والأطفال. وسيكون اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء في نهاية المطاف إقراراً آخر لا بالتزام المجتمع الدولي بإحياء ذكرى ضحايا هذه الحقبة من التاريخ فحسب، بل وباتخاذ التدابير لمنع تكرارها.

السيد بارتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسعد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن

المكلف بها. وكتبت اللجنة عن هذا باستفاضة، وشجعت كلتا اللجنة واللجنة الخامسة الوفود على الامتناع عن استخدام تلك الصيغة لأسباب مماثلة.

إن هذه المبادرة، وكذلك اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي يجري الاحتفال به الآن سنوياً في ٢٥ آذار/مارس، يهدفان إلى زيادة الوعي بالعواقب الدائمة للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وتعزيز تفهم عميق لها.

وتشيد الجماعة الكاريبية بالعمل الذي أنجزته لجنة النصب التذكاري التي ترأسها البعثة الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة في قيادة المشروع نحو استكمال ناجح. تعمل اللجنة جاهدة كل عام لكفالة أن تلقى ذكرى الضحايا، وعواقب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الاحتفاء والاهتمام العالميين اللذين تستحقهما.

وباسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/65/390، الذي يقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة التي عقدت في وقت سابق من العام لإحياء ذكرى إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن مشاركة مختلف مراكز الأمم المتحدة للإعلام التي شاركت في الاحتفال باليوم الدولي لإحياء الذكرى عن طريق عقد المناسبات التذكارية الخاصة بها. غير أننا، نلاحظ أن الأنشطة التي قامت بها الدول الأعضاء وفقاً للقرار لم تدرج في التقارير. ونأمل مع توفير التمويل المستقر الذي يمكن التنبؤ به للمبادرة، أن يتسنى اتخاذ الترتيبات المناسبة لمعالجة تلك المسألة.

وتعرب الجماعة الكاريبية عن تقديرها للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة إدارة شؤون الإعلام، على المساعدة في تنظيم المناسبات التذكارية السنوية والتعريف بها.

السيد بينيت فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
إن الرق أحد أكبر المآسي الإنسانية المعروفة على الإطلاق. إن الآثار الناجمة عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بما في ذلك القمع والعنف والضرر الاجتماعي والثقافي، استمرت عبر القرون. كانت كوبا واحدة من أوائل المستعمرات التي استقبلت الرقيق الأفارقة. وخلال الفترة بين عامي ١٥٠٣ و ١٨٧٣، نقل ما يزيد على ١,٥ مليون أفريقي مستعبد إلى جزيرتنا من سواحل أفريقيا أو من مواقع أخرى في جميع أنحاء الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. وفي كوبا، شأها شأن قارة أمريكا اللاتينية وجزر الهند الغربية بأكملها تقريبا، لا تزال آثار تجارة الرقيق باقية نتيجة الحملة والجشع الاستعماريين للمتجرين الأوروبيين، الذين استخدموا عمل الرقيق لبناء إمبراطورياتهم الاستعمارية.

إن كوبا اليوم لا يمكن فهمها بدون تفهم الطريقة التي تركت بها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي بصمتها إلى الأبد على تاريخ بلدنا. نحن الكوبيون نعتز بجذورنا الأفريقية ونعلن باعتراز أن شعب كوبا ورث بشكل طبيعي ومباشر بسالة وشجاعة وصمود أفريقيا، التي واجهت ببطولة طوال قرون التحديات التي تستمر حتى اليوم. إن ثروتنا الثقافية وطابعنا الثقافي إلى حد كبير تعبير عن الإرث الثقافي للشعوب الأفريقية التي أثرتنا بحكمتها وتقاليدها ولغاتها ومعتقداتها الدينية وموسيقاها ومزاجها وروحها الثورية. إن شجاعة وجرأة العبيد الكوبيين الذين انتفضوا ضد الاستغلال هي التي أرسى الأساس لروح الشعب الكوبي المحبة للحرية والاستقلال.

كانت كوبا دائما جزءا من أفريقيا وأفريقيا جزءا من كوبا. فقد حارب بتفان أكثر من ٣٨١ ٠٠٠ مقاتل كوبي للدفاع عن سيادة وسلامة دول أفريقية شقيقة، على مدى قرابة ثلاثة عقود. ولم يعد من أفريقيا سوى رفات رفاقنا الذين سقطوا، وشرف أداء واجبهم. ويخدم الآن نحو

يتكلم مرة أخرى عن متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كما يسعد وفدي المشاركة في تقديم مشروع قرار هذا العام، المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". ونحن نتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

يجب ألا ننسى إطلاقا المأساة الإنسانية المروعة للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والشجاعة الأدبية لمن عملوا من أجل إنقاذها. ولا بد أن ندرك أيضا أن جهودنا لإلغاء الرق لم تنته بأي حال من الأحوال. إن الاحتفال بالذكرى ومشروع القرار (A/65/L.36) يسترعيان اهتماما تمس الحاجة إليه إلى محنة الرجال والنساء الذين، حتى اليوم، يحرمون الحق في الحرية وثمار عملهم.

وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على مكافحة العنصرية ومحو إرث الرق في بلدنا. لقد شكل إعلان التحرير الذي أصدره الرئيس لينكولن في ١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٣، البداية الرسمية لإنهاء الرق في الولايات المتحدة. ومع التصديق على التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة في عام ١٨٦٥، تدعمت جهود الولايات المتحدة لإنهاء الرق. لكن الإرث المروع لمؤسسة الرق لا يزال يلقي بظله الثقيل. ولا بد أن نواصل جهودنا للقضاء على التمييز العنصري والوفاء بالوعد الذي تأسست عليه دولتنا لجميع مواطنيها.

لقد أسهم أحفاد الرقيق الأفارقة إسهامات كبيرة ودائمة في بلدنا في جميع مجالات ومشارب الحياة. وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بتثقيف شبابنا بشأن تجارة الرقيق وبتخليد ذكرى كل من الضحايا ومن سعوا لإنهاء هذه الممارسة المروعة.

أن تفعله المنظمة لإحياء ذكرى إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

السيد كوينتاييس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

أثناء الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا لأفريقيا في عام ٢٠٠٣، أقر بديننا التاريخي لجيراننا عبر المحيط الأطلسي. على مدى قرابة ثلاثة قرون، نقل ملايين الرقيق الأفارقة عنوة إلى سواحل البرازيل، حيث واجهوا باستمرار ظروفًا بالغة الشدة. وتعتز البرازيل، بصفتها البلد الذي يضم أهم شتات أفريقي في العالم، بتركبتها الأفريقية. إنه جزء أساسي من ثقافتنا ووجودنا وكما قال عالم أنثروبولوجي برازيلي، جزء من حضارتنا.

ورغم الاعتراف بالدور الأساسي الذي اضطلع به المنحدرون من أصل أفريقي في تشكيل المجتمع البرازيلي، لا تزال هناك أوجه عدم مساواة كثيرة. إن حكومة البرازيل ملتزمة تماما بتصحيح تلك الحالة بتعزيز الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي والعرق. وفي السنوات القليلة الماضية، تخلص حوالي ٢٠ مليون برازيلي من الفقر وانضم ٣٠ مليوناً إلى الطبقة المتوسطة، مما أفاد ملايين الناس المنحدرين من أصل أفريقي، الذين ينتمي معظمهم إلى الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمعنا.

ونعمل أيضاً من أجل حصول المنحدرين من أصل أفريقي بصورة كاملة على التعليم والصحة، في جملة أمور، عن طريق اعتماد سياسات عمل إيجابية في عدة جامعات وحول بلدنا، بما في ذلك الأكاديمية الدبلوماسية. ونحن نرى أننا، لن نستطيع تسريع وتيرة التغييرات الضرورية ومعالجة أوجه انعدام المساواة التي لا تزال قائمة إلا عن طريق منح الطلبة المنحدرين من أصول أفريقية الفرصة الكاملة للحصول على التعليم الجامعي.

٢٤٠٠ كوبي في ٣٥ دولة أفريقية، لتعزيز التنمية في مجالات متنوعة مثل الصحة العامة والتعليم والزراعة والرياضة والبناء وسواها.

ولا بد أن تسدد العواصم الاستعمارية السابقة ديونها التاريخية لمن عانوا من الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي طوال قرون. من غير المقبول أن تنأى الدول الاستعمارية السابقة بنفسها عن ماضيها ومسؤولياتها. ستبقى أفريقيا مهمشة وإرثها الاستعماري بلا نهاية إذا استمر النظام السياسي والاقتصادي الحالي المجحف وغير المستدام، حيث يستهلك القلة كل شيء تقريباً في حين تستبعد غالبية شعوب العالم من المنافع المزعومة للعملة الليبرالية الجديدة.

من غير المقبول أن تستمر أفريقيا في تمويل ثروة البلدان الغنية بمواردها بينما تواصل تلك البلدان في الوقت نفسه تقديم الوعود بتقديم مساعدات إنمائية رسمية جديدة، وهي تخفق في معظم الأحيان في تقديمها وتفرض أسعاراً فائدة على الديون الخارجية بمبالغ تزيد كثيراً على المبالغ التي وعدت بتقديمها كمعونة. إن البيانات التي ندلي بها في القاعة لا قيمة لها إذا أرغمت البلدان الأفريقية بعدئذ على إنفاق ما يزيد على خمسة أضعاف قيمة مواردها لسداد مبالغ مخجلة من الديون الخارجية بدلاً من إنفاقها على برامج الرعاية الصحية والتعليم.

إن كوبا من مقدمي مشروع القرار الذي يقدمه سنوياً إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع أعضاء الجماعة الكاريبية ومجموعة الدول الأفريقية ويؤيدونه. نحن ندرك أهمية تنظيم الأنشطة السنوية وعقد اجتماع سنوي للجمعية العامة والاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وتؤيد كوبا أيضاً مبادرة إقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في مقر الأمم المتحدة. وذلك أقل ما يمكن

ونخطط علما أيضا بالمركز الراهن للمساهمات في الصندوق الاستثماري للنصب التذكاري. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء التي يمكنها وضعها من القيام بذلك إلى تقديم مساهمتها أو تعزيزها، بغية منح ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التقدير الذي يستحقونه.

ويسر البرازيل، إذ كانت أحد موانئ الدخول الرئيسية لملايين الرقيق، أن تحتفل مرة أخرى بإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق نفسه، مما يمثل معلما في الكفاح العالمي من أجل الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. لترشدنا الروح التي هيأت دعاة إلغاء الرق في القرن التاسع عشر في كفاحنا الحالي ضد جميع أشكال التمييز، وكفاحنا الدائم من أجل الأعمال الكاملة لكل حقوق الإنسان من أجل جميع الشعوب.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ترينيداد وتوباغو باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية وممثل موريتانيا باسم الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.

أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقدير وفدي لتقرير الأمين العام (A/65/390 و A/65/605) اللذين يجري النظر فيهما في هذه الجلسة في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال. ونلاحظ أن عددا من البلدان، بما فيها جامايكا، اتخذ خطوات لتنفيذ القرارات السنوية المعنية بالرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وفي حالة جامايكا، يتصل ذلك بإدراج التاريخ والدروس المستفادة بشأن نظام الرق في المناهج المدرسية، فضلا عن أنشطة إحياء الذكرى. غير أننا نلاحظ أن هذه المعلومات لا يجري تبادلها على الصعيد الدولي. ونأمل في تصحيح هذا قريبا، ونتطلع إلى تبادل الأفكار والمعلومات مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذه القضية التاريخية المهمة في المستقبل القريب.

وفي السنوات القليلة الماضية، أولينا أيضا اهتماما خاصا لما يسمى كيلومبوس، وهي مجتمعات من أحفاد الرقيق يعيشون في مناطق ريفية ومعزولة في الأراضي الداخلية للبرازيل. وفي ذلك الصدد، نفذنا مجموعة من السياسات العامة المتكاملة لكفالة حصول هذه المجتمعات على الأرض والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأود أن أشير إلى إطلاق مشروع رائد في الأسبوع الماضي معنون كيلومبوس الأمريكتين، الذي يهدف إلى إقامة شبكة من السياسات العامة للمجتمعات الريفية لأحفاد الرقيق في البرازيل وكولومبيا وبنما وإكوادور. والغرض منها هو تعزيز الأمن الغذائي وكفالة التمتع الكامل لتلك المجتمعات بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن البرازيل ملتزمة التزاما قويا بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. لقد ضاعفنا جهودنا للتنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وسيكون الاحتفال في العام القادم بالذكرى العاشرة لذلك الصك فرصة طيبة أخرى لاستعراض وتقييم تنفيذ التزاماتنا الدولية فيما يتعلق بالقضاء على آفة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وتؤيد البرازيل بقوة مبادرة إقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، في مكان بارز في مقر الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد تقديرنا البالغ للدور الرائد الذي اضطلعت به الجماعة الكاريبية والمجموعة الأفريقية في النهوض بهذه المبادرة المهمة. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نكون من مقدمي مشروع القرار A/65/L.36، الذي عرض للتو. ونأمل أن تشير الجمعية العامة، باعتمادها مرة أخرى مشروع قرار بشأن هذه المسألة، إلى التزامها بتخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي بالشكل المناسب.

حالياً، بمساعدة مجلسها الاستشاري، استراتيجيتها لجمع الأموال. وقد حققنا تقدماً فيما يتعلق بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت مكرس للمبادرة، نأمل أن يطلق بنهاية هذا العام. وستزود الدول الأعضاء بمعلومات عن الموقع في الوقت المناسب.

واختتمت اللجنة أيضاً المشاورات بشأن تصميم المشروع ومعايير اختيار المصممين والمحكمين للمسابقة الدولية لتصميم النصب التذكاري، وبشأن مشروع مذكرة تفاهم للمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتطلع إلى الاختتام المبكر للمناقشات مع المنظمة في هذا الصدد. وتوقع أيضاً مشاركة واسعة من الدول الأعضاء لدى إطلاق المسابقة الدولية لتصميم النصب التذكاري، من المأمول في مطلع عام ٢٠١١.

ويسعدني أن أبلغ بأن البلدان التالية قدمت هذا العام مساهمات في الصندوق الاستثماري - وأرجو أن تسامحوني إذا أغفلت من غير قصد أيًا منها، لكننا دققنا فيها - وهي أستراليا وباكستان وتركيا والداغمر وسري لانكا والصين وفنلندا والكويت ولكسمبرغ والهند. تجدر الإشارة كذلك إلى الإسهامات المتواضعة التي تعهدت بها حكومتا جامايكا وغرينادا خلال هذا العام. ويسرني بصفة خاصة أن أسلط الضوء على مبلغ الـ ٢٥٠.٠٠٠ دولار الذي أسهمت به حكومة الهند وهي أكبر متبرع منفرد للصندوق الاستثماري حتى الآن. إننا نشيد بحكومة الهند ونتوجه لها بالشكر. وفي ذلك الصدد، أشير إلى الوثيقة A/65/597 التي تجسد الحالة الراهنة للتبرعات.

أود أن أستمح الجمعية عذرا في الإعراب أيضاً عن تقديري المخلص للسواء الكريم الذي أبدته حكومات البلدان التي قدمت هبات للصندوق الاستثماري لإقامة النصب التذكاري الدائم. إننا متشكرون على إبداء التضامن في

وإذ توجه الجمعية العامة اهتمامها إلى قضية الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، لا نتذكر الفترة المروعة للاجثاث القسري لملايين الرجال والنساء والأطفال ونقلهم كالحوانات عبر المحيط الأطلسي والمعاناة التي تحملوها تحت وطأة نظام الرق فحسب، بل ونذكر أنفسنا بالضرورات الأخلاقية الناشئة عن نهاية ذلك النظام المدمر وإرث الرق المستمر في بلدان كثيرة. ونبقى مقتنعين بالتزامنا الأخلاقي كأعضاء في المجتمع الدولي بكفالة ألا يشهد العالم مطلقاً مرة أخرى مأساة لها أبعاد هائلة كهذه، ويعترف الجميع اليوم بأنها جريمة ضد الإنسانية. وكما يقول شعار مبادرة النصب التذكاري الدائم، نقر بالمأساة ونعتبر بالإرث حتى لا ننسى.

واليوم، إذ نتصدى، لهذه المسألة في الجمعية العامة، فإننا ندافع عن العدالة والمساواة والشمول والإصرار المشترك على التصدي لآثام الماضي، التي لا تزال تؤثر على دول كثيرة في جميع أنحاء العالم، ونؤكد من جديد إصرارنا على صون الكرامة، ولا سيما كرامة المنحدرين من أصل أفريقي. هذا هو السياق الذي يسعى وفدي فيه إلى الحصول على دعم الآخرين من أجل التنفيذ الكامل لكل قرارات الجمعية العامة المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وبالقيام بذلك، سيوضع اليوم الدولي السنوي لإحياء الذكرى على قدم المساواة مع القرارات الأخرى بشأن المسائل المماثلة، وبالتالي تأمين تمويل مستقر وثابت.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بصفتي رئيس للجنة النصب التذكاري الدائم، لعرض استكمال موجز بشأن أنشطة اللجنة في عام ٢٠١٠. بدأنا العام ببدء انخراطنا مع الشتات الكاريبي ومحاولة توطيده، عن طريق مختلف القناصل العامين والمنظمات المجتمعية في منطقة الولايات الثلاث المتاخمة لنيويورك. ونأمل في إقامة مشاركة مماثلة مع الشتات الأفريقي الواسع في عام ٢٠١١. وركزت اللجنة، في جملة أمور، على حملتها لجمع الأموال طوال العام. وتنقح اللجنة

لحقوق الإنسان على أنه "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما". وللأسف، وكما ذكر الأمين العام مُحَقَّقًا في رسالته بمناسبة اليوم الدولي لإلغاء الرق،

"إن إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في القرن التاسع عشر لم يقض على ظاهرة الرق عالميا. وبدلا من ذلك اتخذت هذه الظاهرة أشكالًا مختلفة لا تزال تعاصرنا حتى يومنا هذا، وهي القنانة وعبودية الدين والعمل بالسخرة وفسرًا والاتجار بالنساء والأطفال والاسترقاق المتزلي وممارسة البغاء بالإكراه، بما في ذلك بغاء الأطفال؛ والاسترقاق الجنسي والزواج القسري وبيع الزوجات؛ وعمل الأطفال واستعبادهم، من بين أشكال أخرى".

بعد إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، تحولت العبارتان البشتان "الرق" و "تجارة الرقيق" تدريجيا على مر السنين إلى مفهومين مجردين، غير أن الاتجار بالرقيق لا يزال قائما. إننا نشاطر الأمين العام تماما رأيه بأن الواقع المعاش يحتم على المجتمع الدولي أن يبقى متيقظا وأن يكتف جهودا للقضاء على أشكال الرق المعاصرة.

ترحب بيلاروس بالتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لتنظيم مناسبات للاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونعتقد أن هذه التدابير يمكن أيضا أن تشمل اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الرابعة والستين في ٣٠ تموز/يوليه لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (انظر القرار ٢٩٣/٦٤). إن التنفيذ الكامل والفعال لتلك الخطة سيمكننا من الإسهام بشكل ملموس في القضاء على هذا النوع من رق العصر الحديث.

الاعتراف بالإرث المظلم لتلك الحقبة من التاريخ. كما نتوقع أن تحذو بلدان أخرى حذوها بتقديم التبرعات للصندوق الاستئماني بحيث يمكننا تحقيق هدف الـ ٤,٥ مليون دولار المطلوبة للتنفيذ.

قبل أن أختتم بياني، أتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة البرازيل والبرتغال والسنغال وسورينام وغانا وقطر والمملكة المتحدة وهولندا والاتحاد الأفريقي، وبخاصة لمكتب الأمم المتحدة للشراكات، لما قدموه من دعم قيم ومشورة فنية ومساعدة بغية تنفيذ مبادرة النصب التذكاري الدائم. وتواصل اللجنة أيضا الترحيب بإسهامات رئيسي الجماعة الكاريبية ومجموعة السفراء الأفارقة.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفدي الصادق لجميع من شاركوا بروح بناءة في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار المعروض على الجمعية (A/65/L.36). وإني على ثقة بأن مشروع القرار سيُعتمد، كما القرارات المماثلة في الماضي، بتوافق الآراء نظرا للتأييد القوي الذي يحظى به من الدول الأعضاء. ونحن ممتنون حقا للمشاركة الواسعة النطاق من الدول الأعضاء من جميع المناطق في تقديم مشروع القرار.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير الخاص للدول الأعضاء في أفريقيا والجماعة الكاريبية التي ما زالت تضطلع بدور أساسي في الدفع إلى الأمام بمبادرة النصب التذكاري الدائم.

السيدة كولونتاوي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

يحتفل المجتمع الدولي هذا الشهر بيومين هامين هما اليوم الدولي لإلغاء الرق في ٢ كانون الأول/ديسمبر ويوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. واليومان اللذان أعلنتهما الجمعية العامة يرتبطان مباشرة ببند جدول الأعمال الذي ناقشه اليوم. تنص المادة الرابعة من الإعلان العالمي

بالبشر“. وقد أطلقت الحملة، بمساعدة من وزارة التربية والسلطات الإقليمية، كجزء من مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ويونيسيف تحت شعار ”منع ومكافحة الاتجار بالبشر ومعالجة الآثار الاجتماعية المترتبة عليه في جمهورية بيلاروس“. وقد تضمن برنامج فعاليات الحملة، بالإضافة إلى المناقشات التفاعلية، عرضاً لفيلم وثائقي معنون ”الاتجار بالإنساني“ يحكي القصة المأساوية لفتيات يقعن فريسة الاسترقاق الجنسي في البلدان الأوروبية.

فلنسأل جميعاً أنفسنا هذا السؤال: ”متى يُباع الناس؟“ الإجابة بسيطة: حين لا يُنظر إليهم كبشر. يجب علينا ألا نسمح اليوم لأيّ كان أن يبني رفاهه المادي وثروته بإذلال الكرامة الإنسانية للآخرين. علينا أن نوحّد صفوفنا من أجل بناء عالم حيث يختار كل فرد فيه مصيره أو مصيرها بكرامة وبدون العبودية والخوف والإذلال والاسترقاق.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أخذ الكلمة اليوم في أعقاب تقديم مشروع القرار (A/65/L.36) بشأن تجارة الرقيق عبر المحيط الهادئ ليس مجرد شرف بل هو واجب أيضاً. ومرة أخرى، أستراليا هي أحد مقدمي مشروع القرار هذا العام أيضاً. وأقول إن الأمر من باب الواجب لأننا جميعاً ملزمون بتذكّر الجانب المظلم من تاريخنا الإنساني. وإذا أردنا تحقيق تقدم في العلاقات الإنسانية، ينبغي لنا استخلاص العبر من أسوأ جوانب تاريخنا.

لقد تم استرقاق حوالي ١٨ مليون شخص على نحو وحشي واقتلاعهم من أسرهم ومجتمعاتهم خلال عملية الاتجار بالرقيق عبر المحيط الهادئ التي تمثل أضخم عملية تهجير قسري لشعب في التاريخ. وليس ذلك بالتاريخ البعيد. ومع ذلك، فإنه تاريخ ما زال يعتري فهمه نقص كبير. لقد مات آخر الناجين من رحلات تجارة الرقيق منذ ٥٠ عاماً

تماشياً مع قرار رئيس بلدنا، قدمت بيلاروس ومجموعة من الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة ”أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر“ تبرعاً بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لضحايا الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، ونعتقد أنه قادر على تقديم مساعدة كبيرة لضحايا الرق الحديث.

تؤيد بيلاروس الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإبقاء مسألة الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي على جدول أعمال الأمم المتحدة. وتتفق بيلاروس مع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي في النهج الذي تتبعه لتنفيذ المبادرة الرامية إلى إقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في مقر الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نحن أحد مقدمي مشروع القرار المعنون ”إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“ (A/65/L.36). ينبغي ألا ننسى تلك الظاهرة التاريخية، المحفورة إلى الأبد في جغرافية العالم واقتصاده وثقافته التي ينبغي إدراجها في الكتب والمناهج المدرسية لجميع بلدان العالم.

إننا نؤمن بضرورة استمرار توسيع البرنامج التثقيفي المتعلق بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق والذي استحدثه الأمين العام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. من شأن ذلك أن يساعد على تفهم أفضل في أوساط الأجيال الجديدة للجوانب التاريخية لتلك المأساة وكذلك للمخاطر التي تنجم عن العنصرية والتمييز العنصري والتحيز العنصري.

بمناسبة اليوم الدولي لإلغاء الرق، قمنا هذا العام في بيلاروس، في الفترة بين ٢ و ٨ كانون الأول/ديسمبر، بحملة توعية وتثقيف للشباب تحت شعار ”فلنضع حداً للاتجار

حذونا. وسنواصل دعمنا للنصب التذكاري في المستقبل وننتطلع إلى أن تعتمد الجمعية مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد بن عاشور (ليبيا): يتقدم وفد الجماهيرية

بالشكر والتقدير للسيد الأمين العام للأمم المتحدة لتقريره القيم عن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٥/٦٤ بشأن مواصلة العمل لتنفيذ برنامج التوعية بتجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي. والشكر موصول كذلك للسيد مدير إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة للجهود القيمة التي تبذلها إدارته لمواصلة التنفيذ الفعال لبرنامج التوعية.

كما يشيد وفد بلادي بالتعاون المثمر الذي قام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية من أجل تنظيم الاحتفال السنوي الثالث باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وكذلك الجهود المبذولة لإقامة النصب التذكاري الدائم للتذكير بمأساة تجارة الرق. بمبادرة من الجماعة الكاريبية ودعم الاتحاد الأفريقي ودول أخرى.

لا شك في أهمية العنصر الثقافي كوسيلة للتعبير عن معاناة الشعوب المستعبدة ومناصرتها من أجل تخلصها من الظلم والاستعباد، كما لا نشك كذلك في أهمية الانعكاسات المعنوية الإيجابية التي تترتب عن جملة الأنشطة والفعاليات الثقافية والدعائية التي تقام بغرض التذكير بضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وتوظيفها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وقد أودت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في تلك العهود بحياة الملايين من ضحاياها الأبرياء، ومن بقي منهم على قيد الحياة عاش مقهورا مظلوما يزرع تحت ذل العبودية والعنصرية. كما خلفت تلك الحقبة التاريخية المظلمة من وراءنا موروثات اجتماعية ونفسية واقتصادية وثقافية

تحديدا. وعلى الرغم من إلغاء الرق على الصعيد العالمي، إلا أن إرثه لا زال قويا، فالعنصرية تشكل دائما خطرا والاتجار بالبشر لا يزال قائما اليوم.

إن الذاكرة هي التي تصوغ مستقبلنا، تماما كما أن غياب الذاكرة الحقيقية يحرمنا من ذلك المستقبل. وبطبيعة الحال، فإن التاريخ يكتبه دائما المنتصرون. وقد تحدث المؤرخون أنفسهم عما وصفه أفضلهم بفقدان الذاكرة المشين في تاريخنا عن تجارة الرقيق. ويجب علينا أن نصحح ذلك.

تؤيد أستراليا المبادرة التي يتناولها مشروع القرار. ونرحب بتخصيص يوم دولي للذكرى والاحتفالات المرتبطة به. كما نلح بشدة على الحاجة لتثقيف الأجيال القادمة بآثار العنصرية والتحيز. ونحن نسعى للقيام بذلك عن طريق مناهجنا الدراسية.

وبحكم تجربة أستراليا كأمة، ندرك ونقر أننا قد أخطأنا في حق بعض شعوب مجتمعتنا نفسه، وأعني الأستراليين الأوائل أو الأستراليين الأصليين. لقد سعينا إلى التصالح مع أنفسنا في هذا الشأن، ولا نزال نسعى إلى ذلك عن طريق اعتذار تاريخي لشعوب أستراليا الأصلية قدمناه إلى برلماننا الذي أقره في عام ٢٠٠٨. لقد كان ذلك عملا متعمدا في رمزيته أمام أمتنا، ولكنه كان أيضا عملا شخصيا عميقا ليس للأستراليين الأصليين أنفسهم فحسب، ولكن وفي عديد من الأوجه الهامة للغاية، لبقية الأستراليين الذين أصيب الكثيرون منهم بدهشة حقيقية إزاء عمق الارتياح النفسي الذي نجم عن اعترافهم علانية بأن تاريخنا نفسه قد تسبب في مثل تلك المظالم.

وتؤيد أستراليا إنشاء نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. لقد ضاعفنا مساهمتنا المالية في ذلك المشروع ونحن الآخرين على أن يحذو

عشرات السنين أبناء الشعب الفلسطيني على يدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا الشأن فإننا نعتقد بأن المعالجة الشاملة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من كافة أبعادها، وما ترتب عليها من تداعيات بعيدة المدى، لا تزال تلقي بظلالها القائمة في عالمنا المعاصر، ينبغي أن يظل محور اهتمام الباحثين وصناع القرار على المستوى الدولي من أجل استخلاص الدروس والعبر في حياة الشعوب المعاصرة.

نعلم جميعاً بأن الجرائم البشعة التي تعرض لها أبناء أفريقيا لعقود طويلة مضت وامتدت لأكثر من أربع مائة سنة بفعل تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، قد خلفت جرحاً عميقاً في تاريخ الإنسانية، وشكلت مأساة تاريخية راح ضحيتها أكثر من ٣٠ مليون إنسان أفريقي جرى اقتلاعهم من جذورهم الأفريقية، ورميهم وسط عالم متوحش مارس ضدهم أبشع أشكال التفرقة العنصرية والميز العنصري.

السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره في إطار بند جدول الأعمال "متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" (A/65/390) و (A/65/605).

إن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي هي فصل من أكثر فصول العار في تاريخ البشرية. فاقتراع الناس ونقلهم بعيداً عن أهلهم إلى أراضٍ بعيدة عبر المحيط تجعل أي فظاعة أخرى في تاريخ البشرية أمراً تافهاً إذا ما قورنت بها.

ولا يمكن لعمل الأمم المتحدة أن يكتمل أبداً ما لم نرفض رفضاً قاطعاً وبدون تحفظ تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي أن يكون هناك اعتراف حقيقي، إلى جانب التوبة المخلصة، بأن تلك الجرائم المروعة قد حدثت.

وسياسية لا تزال تعاني منها مجتمعات عديدة في أفريقيا وفي أنحاء عديدة من العالم.

إن التفكير الجماعي بالظلم التاريخي الذي وقع على الشعوب الأفريقية خلال العصور الماضية من جراء تجارة الرقيق عبر الأطلسي والاستعمار الاستيطاني العنصري، هو أمر ضروري لا غنى عنه من أجل إيجاد البيئة الدولية الملائمة للرفع النهائي لهذا الظلم والذي لن يتحقق إلا بالاعتراف الكامل بالظلم التاريخي الذي وقع على قارة أفريقيا وشعوبها وبحقوق أفريقيا المشروعة بما في ذلك حقها في التعويض العادل عما لحق بها من أضرار وخسائر مادية ومعنوية جسيمة.

وفي الختام، السيد الرئيس، نعتقد بأننا كمجتمع دولي متحضر ينبغي أن نعمل على توحيد جهودنا وتعزيز التعاون بيننا من أجل القضاء على كافة الأشكال والتطبيقات المعاصرة للعنصرية والميز العنصري التي تعاني منها بعض الشعوب وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، والتي شكلت امتداداً للتراث العنصري البغيض الذي تغذت عليه تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ووجد ممارساته وتطبيقاته المماثلة في نظريات التفوق العرقي التي تولدت عنها النازية والفاشية وغيرها من الحركات والنظم العنصرية، وعلى أيدٍ المستعمرين البيض في الجنوب الأفريقي.

إلا أننا في نفس الوقت نعتقد بأن الاعتماد الكلي على العامل الثقافي وحده من خلال البرامج والفعاليات التوعوية لن يكون كافياً في التعاطي مع أحداث مأسوية بهذا الحجم والعمق والامتداد التاريخي والتي خلفت وراءها تراثاً هائلاً من الثقافة العنصري التي لا زلنا نشهد تطبيقات لها مختلفة الأساليب، متماثلة في الجوهر والمضمون، في أنحاء عديدة من العالم على رأسها ما نشهده ونقرأه ونسمعه جميعاً عبر وسائل الإعلام المختلفة، ويعيشه ويعانيه يوماً من بعد.

وأود أن أسجل دعم الهند لمختلف الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في ٢٥ آذار/مارس من كل عام. ونود أيضاً أن نؤيد الدعوة إلى تخصيص أموال كافية ومنظمة وممكن التنبؤ بها لإدارة شؤون الإعلام بغية تنظيم تلك الأحداث في نيويورك، فضلاً عن شتى البلدان، من خلال شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

وللتثقيف دور هام في توعية الأجيال الحاضرة والمستقبلية بتاريخ وأسباب وتأثير الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. فأهميته لا يمكن المغالاة فيها.

ويسعدنا أن الجماعة الكاريبية عرضت اليوم مشروع قرارها، بعنوان "إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" (A/65/L.36). ونحن نشرك في تقديم مشروع القرار هذا منذ عام ٢٠٠٧، ويسعدني أن نشرك في تقديم مشروع القرار اليوم من جديد.

واسمحوا لي أن أختتم باقتباس من كلام جورج ماسون، أحد مؤسسي الولايات المتحدة، الذي قال: "إن تزايد الرقيق يضعف الدول؛ وهذه التجارة شيطانية بذاتها ومشيئة للبشرية". ولدينا الفرصة للإشادة بذكرى الضحايا الذين عانوا من هذا الذل، عن طريق التبرع بإخلاص في الصندوق الاستئماني. فذلك أقل ما يمكن أن نفعله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

قبل المضي قدماً، نبّغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/65/L.36 سيكون في موعد لاحق يُعلن عنه. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٦.

ويتحتم أيضاً أن يلتزم المجتمع الدولي بالأثر تركب هذه الجرائم أبداً بعد الآن. إضافة إلى ذلك، يجب أن نتخذ كل مبادرة على مستوى الأمم المتحدة لكفالة ألا تنسى الأجيال المقبلة أحزان ومأساة ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وإن إقامة نصب تذكاري دائم سيكون تخليداً مناسباً من الأمم المتحدة لملايين ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونشعر بالوداعة والشرف لأن نكون جزءاً من مبادرة إقامة نصب تذكاري دائم.

وبتقديمنا مبلغ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار، تشعر الهند بالاعتزاز كونها المتبرعة الأولى للصندوق الاستئماني الذي يتلقى التبرعات لإقامة النصب التذكاري الدائم في الأمم المتحدة لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

ومع ذلك، لم يتلقَ الصندوق الاستئماني حتى الآن سوى مجرد ٨٠٠ ٠٠٠ دولار. وذلك المبلغ أقل بكثير من المبلغ المقدّر، ألا وهو ٤,٥ مليون دولار لإقامة النصب التذكاري.

لذلك، من الواضح أنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يساهم في هذه القضية النبيلة. وبالتالي، نحث بقوة جميع البلدان، ولا سيما البلدان التي استفادت من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، على التبرع بسخاء بغية إظهار اعترافها الجاد بارتكاب أخطاء، وبأنها تشعر بالندم إزاءها.

ولا يسع المجتمع الدولي أن يُقي فكرة هذا النصب التذكاري مجرد صورة على لوحة الرسم. ونأمل أيضاً أن تضع اللجنة المنشأة للإشراف على إقامة النصب التذكاري الدائم لمساقها الأخيرة على مذكرة التفاهم مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في أبكر تاريخ، بغية إطلاق المنافسة الدولية لتصميم النصب التذكاري في أسرع وقت ممكن.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مذكرة الأمين العام (A/65/399)

مشروع القرار (A/65/L.27)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنسبة إلى البند ١٢٤ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير الذي أُعد بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ويجري تعميمه في الوثيقة A/65/399.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل كي تعرض مشروع القرار A/65/L.27.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

تشرف البرازيل، بالنيابة عن الأعضاء السبعة المؤسسين لمبادرة الصحة العالمية والسياسة الخارجية، وهم النرويج وجنوب أفريقيا وتايلند وفرنسا والسنغال واندونيسيا والبرازيل، وبصفتها المنسقة الحالية للفريق الأساسي، بعرض مشروع القرار A/65/L.27، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية"، في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/64/L.27، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الأردن، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، البرتغال، تركيا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جمهورية مولدوفا، كازاخستان، كرواتيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مدغشقر، منغوليا، النمسا، نيكاراغوا، هندوراس.

في البداية، نود أن نعرب عن تقديرنا للتقرير الشامل للأمين العام عن الصحة العالمية والسياسة الخارجية (انظر A/65/399) الذي أُعدّ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠/٦٤، المتخذ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

إن التقرير يسوق أمثلة على الاتساق والتنسيق بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية، إلى جانب الصلات المؤسسية على الصعد العالمية والوطنية والإقليمية، فضلاً عن النهج البراغمية. وهو ينوّه بالأهمية المتعاظمة لمسائل الصحة العالمية للسياسة الخارجية، ووجودها المتنامي في جدول الأعمال الدولي. فوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتفشي فيروس الأنفلونزا (H1N1)، والأضرار الاجتماعية الناتجة عن الأمراض الصحية والأمراض غير السارية، والمسائل الصحية الناجمة عن الصراع والكوارث الطبيعية، في جملة أمور أخرى، تخلف آثاراً تتجاوز الحدود، وتحوّل الصحة العالمية إلى مسألة سياسية رئيسية. ونتيجة لذلك، تم إطلاق مبادرات دولية متعددة لمعالجة الشواغل الصحية العالمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة؛ والاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ؛ والنظم الصحية الدولية؛ والاستراتيجية العالمية بشأن الصحة العامة، والابتكار والملكية الفكرية؛ والمدونة العالمية لممارسات التوظيف الدولي للعاملين الصحيين؛ وقرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والحصول على الدواء وبشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان.

ونظراً لجسامتها وشمولها وأثرها العالمي، فإن المسائل الصحية العالمية قد نوقشت أيضاً في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة التجارة العالمية.

وأنشئت مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية بغرض تطبيق منظور صحي على عمليات وإجراءات السياسة الخارجية، والنظر إلى سبل جديدة يمكن للسياسة الخارجية من خلالها أن تضيف قيمة للنتائج الختامية للصحة العالمية وتدعمها. فمواطن الضعف العامة لدينا وتحقيق

ويشدد على ضرورة استمرار الشراكات، والتعاون والاتساق على المستويين الوطني والدولي.

وأخيراً، في الفصل بشأن إجراءات المتابعة، يتم تشجيع الدول الأعضاء على النظر في المسائل الصحية في إعدادها للسياسات الخارجية والتعاون في مجال التنمية. ومما يخدم هذا الغرض تدريب الدبلوماسيين والعاملين في القطاع الصحي بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والشبكات الأكاديمية. ونحن نشجع كذلك على جمع البيانات عن هجرة العاملين في القطاع الصحي والتوزيع والتغطية في إطار المدونة العالمية لممارسات التوظيف الدولي للعاملين الصحيين.

كما تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في الدورة المقبلة للجمعية العامة تقريراً جديداً عن الحوكمة من أجل الصحة العالمية، مع توصيات خاصة عن موضوع المحددات الاجتماعية للصحة.

ومشروع القرار لهذا العام المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية" هو الثالث بشأن الموضوع منذ عام ٢٠٠٨. فهو جدير بتوحيد المبادرات الدولية التي تؤثر على الصحة وبالتماس دعم منظومة الأمم المتحدة على النحو الواجب. ونود أن نشكر جميع الوفود التي قدمت مشروع القرار فضلاً عن تلك التي شاركت في المشاورات. ونأمل أن تتمكن جميعاً من تقديم الدعم لمشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد شارلييه (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا، وبلدان عملية الاستقرار

التفاعل بين السياسة الخارجية والصحة العالمية فضلاً عن عملية الدعم المتبادل بين المسائل الصحية والمجالات التقليدية للسياسة الخارجية، مثل حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والتنمية والسلام والأمن، توحى بأن هناك حاجة إلى مزيد من استكشاف وفهم تلك الصلات بغية تعزيز الصحة العالمية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقليص أوجه التفاوت وتعميم منافع العولمة على الجميع.

هذا العام، يشيد مشروع القرار A/65/L.27 بالمبادرات المتعددة على المسرح الدولي، المتصلة بالصحة ويرحب بالمؤتمرات المختلفة التي ستعقد في عام ٢٠١١، مثل المؤتمر العالمي بشأن المحددات الاجتماعية للصحة، والمؤتمر العالمي المقبل بشأن أساليب الحياة الصحية والأمراض غير المعدية، فضلاً عن الاستعراض الشامل لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وينقسم منطوق مشروع القرار إلى ثلاثة فصول رئيسية: الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة، وإدارة الصحة العالمية، وإجراءات المتابعة.

ويعول الفصل المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة على الزخم الذي يوفره الاجتماع العام الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ويؤكد على أهمية المسائل من قبيل القضاء على الفقر، وتمكين المرأة، والشراكات الدولية من أجل التنمية، ودور السياسات الوطنية، والحاجة إلى تعزيز النظم الصحية. ويجب علينا الآن ترجمة الالتزامات السياسية إلى أعمال ملموسة.

والفصل الثاني بشأن إدارة الصحة العالمية، يقر بالحاجة إلى جعل هيكل الصحة العالمية أكثر فعالية وكفاءة واستجابة. كما يؤكد من جديد على الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة، ويعترف بالدور الرائد لمنظمة الصحة العالمية،

والاجتماع الرفيع المستوى الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، أبرز تواسلا قويا للقيادة السياسية والالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع برنامج محدد للعمل. ونعتقد أن هذه القيادة السياسية القوية ستظل بالغة الأهمية، إذا ما أردنا تحقيق نتائج صحية جيدة، ولا سيما التحسينات في مجال صحة المرأة والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضا أن الشراكات الواسعة، مثل تلك القائمة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، تعد مهمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما نقر بوضوح بأن لكل بلد مسؤولية أولية عن للتنمية الاقتصادية الاجتماعية الخاصة به، فإن هذه الشراكات مع قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة يمكن أن تساعد في معالجة المحددات المتعددة الجوانب للصحة العالمية، وأن تعجل بإحراز التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة.

دعوني أيضا أسلط الضوء بإيجاز هنا على أن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن المناقشات بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية في نيويورك يجب أن تستمر في الاستفادة من المضمون والخبرة الفنية اللذين يجري تناولهما في جنيف وأن تلتقي بفعالية معهما.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي قدما إلى مواصلة المشاركة بنشاط في المناقشات بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية - مستفيدا من نجاح قمة الأهداف الإنمائية للألفية في مطلع هذا العام.

السيد منجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف لي أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الآسيوية بشأن البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية".

دعوني أبدأ بشكر وفد تايلند على إعداد هذا البيان باسم المجموعة الآسيوية وأيضا وفد باكستان على قيامه

والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن أوكرانيا وجورجيا.

وفي مناقشة العام الماضي بشأن الموضوع (انظر [A/64/PV.62](#))، بين الاتحاد الأوروبي أن المناقشة بشأن الصحة والسياسة الخارجية تمس مجالين رئيسيين يشكلان الأساس لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهما تحديد مكافحة الفقر والسعي للسلم والأمن البشري. وقد تم تحديد طائفة عريضة من الصلات بين الصحة والسياسة الخارجية في سياق التقرير الذي عممه الأمين العام في العام الماضي ([A/64/365](#))، وتضمنها القرار ١٠٨/٦٤. وهي تشمل مجموعة الجهود الدولية لمكافحة الأمراض المعدية الناشئة والأوبئة العالمية فضلا عن الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف الثلاثة المتصلة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية.

نرحب بآخر تقرير عممه الأمين العام (انظر [A/65/399](#))، الذي أعدته منظمة الصحة العالمية، مع تركيزها على تعزيز التنسيق والاتساق في مجالي الصحة العالمية والسياسة الخارجية. وينبغي أن نستمر في تعزيز فهمنا الجماعي لكيفية النتائج الصحية بالجوانب المختلفة للسياسة الخارجية، مثل الجهود الدولية للتصدي لتغير المناخ والاستجابات الإقليمية لانعدام الأمن الغذائي والعمل الدولي للتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية.

وينبغي فهم الجوانب الصحية الشاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمثلا، يصعب ضمان الاستدامة البيئية بدون أن نعالج كذلك سوء التغذية الناجم عن عدم الوصول إلى الغذاء المعقول التكلفة والمأمون. وبعبارة أخرى، فإن جميع الأهداف الإنمائية للألفية متصلة بتحسين الوضع الصحي لشعوبنا.

بنجاح بتحقيق الإنجاز في أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية هو سبيل اتخاذ نهج كلي وشامل حيال جميع هذه الأهداف. لذلك، فإن تحقيق التقدم بشأن الأهداف المتعلقة بالصحة ينطوي على اتباع نهج متعدد القطاعات يضع قدرا متساويا من التأكيد على بلوغ جميع الأهداف الأخرى، المتراوحة من الفقر والقضاء على الجوع وتحقيق التعليم الابتدائي العام، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى تعزيز الشراكة العالمية وتحقيق الاستدامة البيئية، بما في ذلك التدابير الضرورية في مجالات المياه المأمونة والمرافق الصحية. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة الآسيوية المبادرة المعنونة ”المرافق الصحية المستدامة: حملة السنوات الخمس صوب ٢٠١٥“، التي اقترحها المجلس الاستشاري المعني بالمياه والمرافق الصحية التابع للأمم العام باعتبار ذلك متابعة للسنة الدولية للمرافق الصحية، ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة فإن اتباع نهج كلي وشامل مناسب جدا أيضا، ولا تزال المجموعة الآسيوية ينتابها القلق الشديد من الافتقار إلى التقدم، بخاصة في تحسين صحة الأم والوليد والطفل. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بإدخال استراتيجية الأمين العام العالمية لصحة الأم والطفل، وتحت على تنفيذ الاستراتيجية من قبل مجموعة عريضة من الشركاء بطريقة حسنة المواءمة والتكامل.

شكلت قمة الأهداف الإنمائية للألفية تذكرة قوية للمجتمع الدولي بأن تعزيز الصحة العالمية لا يمكن تحقيقه بمفرده. على الرغم من الجهود الجادة من قبل جميع البلدان لتعزيز وحماية حق كل شخص في التمتع بأعلى معيار يمكن بلوغه للصحة البدنية والعقلية، فلا تزال فجوات واسعة قائمة. لقد أصبح من الواضح تماما أيضا أنه يجب علينا أن ننشط جهودنا لتعزيز نظمنا الصحية الوطنية، حتى نكون أقدر على تحقيق النتائج الصحية بطريقة منصفة. وفي هذا

بتنسيق العمل بصفته رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز دور المجموعة الآسيوية في شؤون الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا المخلص للأمين العام على جهوده في إعداد التقرير الوارد في الوثيقة A/65/399 في إطار هذا البند من جدول الأعمال. يشمل التقرير مناقشة مستفيضة وحسنة التوقيت بشأن البروز والأهمية المتزايدة لقضايا الصحة العالمية في جدول الأعمال الدولي وخطط السياسة الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإنه يؤكد ويتابع تطورات هامة بشأن أوجه التآزر وتأثرات بين مجالي السياسة هذين. ويشير إلى أن الفوائد المتبادلة واستجابات الصحة العالمية المعززة يمكن أن تنشأ حينما نستكشف سُبُلًا لتعزيز التنسيق والتماسك في مجال السياسات بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية.

تقرّ المجموعة الآسيوية على نحو كامل بأن الصحة العالمية ما فتئت محل اهتمام ملح على جدول الأعمال الدولي. في أيلول/سبتمبر من هذا العام، دعت الجمعية العامة إلى عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، حضره عدد لاقت للنظر من كبار الشخصيات من مختلف أنحاء العالم. وطوال مدة انعقاد القمة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية دُكر المجتمع الدولي بالمكان الهام الذي تحتله قضايا الصحة والأهداف الإنمائية الثلاثة للألفية المتعلقة بالصحة ضمن المناقشات العامة بشأن القضايا الاجتماعية - الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى نحو خاص وثيقته الختامية (القرار ١/٦٥)، أعادت التأكيد أيضا على الطبيعة المتكافئة لجميع الأهداف الإنمائية للألفية، بينما تؤكد على أن السبيل الأمثل للتعجيل

شواغل الصحة العالمية الهامة في الجمعية العامة. لقد سلطت تلك المنتديات الضوء على النحو الواجب على حقيقة أن الشواغل الصحية العالمية لا يُتصدى لها فقط بالاستجابات الطبية، ولكنها تتطلب الإرادة السياسية المستمرة والتعاون والشاركة الدوليين الفعّالين. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة الآسيوية انخراط الجمعية العامة المستمر في الشواغل الصحية العالمية وتتطلع قُدما إلى المشاركة بنشاط في الجلسات الرفيعة المستوى التي يجري التخطيط لها بشأن الأمراض غير المعدية وأيضا استعراض الأمم المتحدة الشامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأمم المتحدة في ٢٠١١.

وأود أن أؤكد على أن القيام بالتزام ثابت وجماعي إزاء الصحة العالمية ذو أهمية حاسمة في التغلب على الأزمات والتحديات المالية والاقتصادية المتعددة وغيرها التي نواجهها اليوم والتي قد نواجهها غدا. وإذ آخذ في الاعتبار أن اثنين من بلداننا الأعضاء جزء من المجموعة الأساسية للبلدان السبعة لمجموعة أوصلو المشاركة في تقديم مشروع القرار [A/65/L.27](#) المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال اليوم، يمكنني أن أطمئنكم على أن المجموعة الآسيوية على استعداد للعمل عن كثب مع الجهات الشريكة لها في تعزيز الصحة العالمية حول العالم وأنها تتطلع قُدما إلى أن ترى القرار يُتخذ دون تصويت.

وختاما، اسمحوا لي بأن أقول كلمات قليلة بصفتي الوطنية عن التقدم الذي أحرزته الهند في مجال الصحة. في ٢٠٠٥، أطلقنا "بعثة الصحة الريفية الوطنية" الرائدة التي يمكن أن تظل أحد أكبر التدخلات من نوعها في القطاع الصحي في العالم. وساعدنا البرنامج في تعزيز البنية التحتية للصحة العامة بتعيين أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مقدم لخدمات الرعاية الصحية وأكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ أخصائي اجتماعي مدرّب.

الصدد، يجب علينا أن نواصل بناء النظم الصحية المستدامة وتعزيز القدرات الوطنية على تحقيق رعاية صحية شاملة ومن الممكن الحصول عليها وبتكلفة معقولة وجيدة. يجب علينا أن نوفر ونعزز خدمات الرعاية الصحية الأولية المستندة إلى المجتمع المحلي والمعقولة التكلفة، من أجل كفالة تواصل يشمل التعزيز الصحي والوقاية من المرض.

وبالتالي، لا تمكن المبالغة في التأكيد على دور السياسة الخارجية والتعاون الدولي، وخصوصا دور المساعدة التي تستهدف القطاع الصحي، والالتزامات المرتبطة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما للخطط والاستراتيجيات الوطنية ومصادر التمويل المبتكرة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الصحة العالمية اعتبارا ذا أولوية عند تناول قضايا التجارة. يجب أن نواصل تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية، وإيجاد سبل أكثر إنصافا للحصول على اللقاحات - بخاصة في ظروف انتشار الأوبئة - وزيادة القدرة العالمية على إنتاج اللقاحات.

وترحب المجموعة الآسيوية أيضا بجميع المبادرات المتعلقة بالصحة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي والمؤيدة لجدول أعمال الصحة العالمي. وفي هذا الصدد، تتطلع المجموعة الآسيوية قُدما إلى المنتدى العالمي الثاني المعني بالموارد البشرية للصحة، برعاية منظمة الصحة العالمية، ومؤتمر جائزة الأمير ماهيدول وغيرهما في بانكوك، تايلند، في ٢٠١١.

وترى المجموعة الآسيوية أن من الأفضل ترك المناقشات المتعمقة لمهنيي الصحة الأكفاء. بيد أن الدعم السياسي الإيجابي، وربما حتى المحفز، لتعزيز تلك المناقشات يمكن ويجب في أغلب الأحيان أن يصدر عن الجمعية العامة. في الماضي، عُقدت جلسات رفيعة المستوى كثيرة بشأن

سنغافورة في تموز/يوليه، على الاستراتيجية الإطارية للآسيان للصحة والتنمية (٢٠١٥-٢٠١٠) لتكون دليلاً لأنشطة التعاون في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية، المكرسة في الخطة الاجتماعية - الاقتصادية لمجتمع الآسيان.

ومنذ اعتمدت في إندونيسيا في عام ٢٠٠٠ رؤية "آسيان صحية البدن ٢٠٢٠"، تبذل جهود جادة للوفاء بالالتزام بوضع الصحة في مركز التنمية وتعزيز تعاون دول الآسيان في مجال الصحة لكفالة تمتع شعوبنا بالصحة العقلية والبدنية والعيش في وئام في بيئات آمنة.

وفي الواقع، إن التعاون الإقليمي في الاستجابة للأمراض المعدية والأوبئة، على سبيل المثال، قد أثبتت فعاليته وحسن توقيتيه في السنوات الأخيرة، لا سيما خلال الانتشار المخيف لمتلازمة التهاب الحاد للجهاز النفسي وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير. وفي مواجهة الانتشار الخطير الحالي لحمى الضنك ذات الآثار السلبية على حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، وجنوب شرق آسيا هي أكثر المناطق تضرراً، قررت الآسيان إطلاق يوم الآسيان لحمى الضنك في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ وكل عام بعد ذلك من أجل زيادة الوعي العام بشأن حمى الضنك وتعزيز الوقاية وإحكام السيطرة على المرض على مستوى المنطقة. وفضلاً عن ذلك، وبدافع من حقيقة أن معظم الأمراض المعدية الناشئة حيوانية المنشأ، إلى جانب الحاجة الواضحة إلى زيادة التعاون بين قطاعي صحة الحيوان والصحة العامة بشأن الأمراض الحيوانية المنشأ، اعتمدنا إطار وخطة عمل الآسيان لضمان تحقيق التعاون الضروري على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وإلى جانب التعاون المشترك بين الوكالات في جهودها الرامية للتصدي لتحديات التنمية على نحو سليم، تولي الآسيان اهتماماً كبيراً لتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين، لا سيما وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل

وتنفق الهند في الوقت الحاضر أكثر من ٣,٥ بليون دولار كل سنة على الخدمات الصحية، تنفق منها مبالغ كبيرة على الخدمات التي تستهدف صحة المرأة والطفل. وحالياً، تركز الهند على تعزيز جهودها في المقاطعات الـ ٢٣٥ التي تشكل حوالي ٧٠ في المائة من جميع وفيات الرضع والأمهات. وقمنا أيضاً بالتعاون الواسع النطاق فيما بين بلدان الجنوب في مجال الصحة العامة. وبوضعنا الفريد بوصفنا مصدراً للأدوية العامة الفعالة التكلفة، نساعد حالياً كثيراً من البلدان النامية في كفالة التوافر الميسر والمتاح للقاحات والأدوية المعقولة التكلفة وذات النوعية العالية للناس الضعفاء. وكذلك ندعو البلدان كافة إلى أن تدعم هذه الجهود المشروعة، لا أن تعوقها أو تضع العراقيل أمامها، ونحن مستعدون لتقديم الدعم التقني للبلدان الأخرى وتشاطر خبرتنا في مجال الصحة العامة.

وفي إطار التزامنا بالصحة العالمية، يسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار "الصحة العالمية والسياسة الخارجية".

السيد لي لونغ مينه (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان): إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وفيت نام.

تقر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالعلاقة العضوية بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية، انطلاقاً من فهمنا أن الأخطار الصحية، التي لا تنحصر داخل حدود بلد ما، تتطلب درجة عالية من التعاون الدولي وتنسيق السياسات والإجراءات. والتعاون الجماعي في قضايا الصحة أحد المكونات الأساسية في عملية بناء مجتمع الآسيان. ومؤخراً، صدق وزراء الصحة في دول الرابطة خلال اجتماعهم في

السيد غيربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أشكر الأمين العام على مذكرته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عن الصحة العالمية والسياسة الخارجية (A/65/399). فهي تبين أن الصحة موضوع رئيسي للسياسة الخارجية اليوم، وأحد العوامل الرئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير المذكرة أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية لتحسين تماسك إجراءاتنا في مجال الصحة والسياسة الخارجية.

وترحب سويسرا أيضاً بمشروع القرار بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية (A/65/L.27)، الذي جرى التفاوض بشأنه في إطار الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ومشروع القرار، الذي تشارك سويسرا في تقديمه، يركز تركيزاً خاصاً على الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة وعلى مسألة الحوكمة في الصحة العالمية.

وبالنسبة لسويسرا، تمثل القضية الأخيرة مسألة ذات أهمية. وبالاشتراك مع معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية، تلتزم سويسرا بتوفير التدريب في مجالات الدبلوماسية والصحة من أجل مساعدة الدبلوماسيين والمتخصصين في الصحة على فهم أفضل للتحديات الراهنة في الصحة العالمية والسياسة الخارجية. وعلاوة على ذلك، تسعى سويسرا على المستوى الوطني إلى تطبيق مبادئ التنسيق والتماسك بين ميادين الصحة والتنمية والسياسة الخارجية.

وعلى الصعيد الدولي، تبدو مسألة الحوكمة للصحة العالمية ملحة بنفس الدرجة. فمن ناحية، ثمة هيكل معقد ينشأ في مجال الصحة العالمية، مع وجود عدد آخذ في التزايد من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص. وفي حين أن وجود عدد وافر من الجهات الفاعلة في المجال الصحي أمر موضع ترحيب، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أنه في غياب

منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسيف، فضلاً عن منظمات دولية أخرى مثل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية. والآسيان وشركاؤها في الحوار، بما في ذلك الصين واليابان وجمهورية كوريا، قررت أيضاً وضع خطة جديدة للتعاون ودعم تطوير شبكات تعاونية في مجالات تحسين الصحة وبناء قدرات المهنيين في المجال الصحي، وتنمية الموارد البشرية، وإنتاج الأدوية التقليدية والتكميلية والبديلة، ووضع سياسات مترابطة للصحة وتنمية الرفاه الاجتماعي. وعلى نفس المنوال، أُنشئت مختبرات الشراكة للآسيان زائد ثلاثة لزيادة تعزيز المراقبة المختبرية وإنشاء الاتصال الشبكي في بلدان الآسيان زائد البلدان الثلاثة.

والدول الأعضاء في الرابطة تفخر بكونها ماضية على المسار الصحيح لإنجاز كثير من الأهداف الإنمائية للألفية، كما تأكد ذلك في اجتماع القمة بين الآسيان والأمم المتحدة المعقود في هانوي في تشرين الأول/أكتوبر. وفي نفس الوقت، ندرك تماماً أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين إنجازه لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف ذات الصلة بالصحة على وجه الخصوص. لذلك، فإننا نعول على استمرار وتعزيز تعاون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في معالجة المسائل الصحية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وندعو إلى توثيق الصلة بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية من خلال إدماج الصحة العالمية كقضية هامة في جدول الأعمال الدولي على نحو أفضل في أوسع نطاق ممكن من المحافل وأطر التعاون. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، من جانبها، ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة، وتقف مستعدة للتعاون والشراكة في هذا المسعى في المستقبل.

وينبغي أن تتم عملية التفكير في الحوكمة من أجل الصحة العالمية في إطار منظمة الصحة العالمية، التي تتمتع بالمشروعية اللازمة للبدء في المناقشات. فمنظمة الصحة العالمية، وفقا لدستورها، هي السلطة المعترف بها لإدارة الصحة العامة وتنسيقها على الصعيد الدولي. ويلزم إعادة تفسير هذه الولاية التأسيسية وأن تتكيف مع حقائق اليوم. ويلزم منظمة الصحة العالمية أيضا أن تتمتع بالتمويل المطلوب على نحو مضمون ومستقر من أجل تنفيذ مهمتها.

وفي هذا السياق، تؤيد سويسرا العملية التي أطلقتها في كانون الثاني/يناير المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية لإعادة تحديد أولويات المنظمة واستقرار مصادرها التمويلية. وهذه العملية، التي ستحشد المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير القادم، تشمل مجالا واسعا من الإصلاحات المحتملة. وتدرك سويسرا الحاجة إلى هذه الوقفة التأملية، بقدر ما يساورنا القلق إزاء مسائل الحوكمة على صعيد منظومة الأمم المتحدة. ومنذ أن نشر في عام ٢٠٠٦ تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة الذي أنشأه الأمين العام، أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالتنسيق والاتساق في عمليات الأمم المتحدة. ويلزم إدراج المجال الصحي في هذه العملية.

السيد بارتن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد الولايات المتحدة باتحاد الجمعية العامة من أجل التعزيز الصحة العالمية وصلتها بالسياسة الخارجية. وتكمن الصحة في صميم الأهداف الإنمائية للألفية وهي مسألة أساسية لإحراز التقدم في القضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والتعليم الابتدائي للجميع، والمساواة الجنسانية والشاركة من أجل التنمية. وفي ضوء الترابط بين الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه من الأهمية بمكان أن ننظر الحكومات أن ننظر في تأثير السياسات العامة على صحة شعوبها.

آليات تنسيق فعالة، سيكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة معرضاً للخطر.

ومن جهة أخرى، فإن تزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف قطاعات السياسة العامة حقيقة ينبغي ألا تغيب عن بالنا في تسيير سياستنا الخارجية. ولذلك من الضروري أن نفكر في اتساق وفعالية النظام برمته وكفالة تعزيز النظم الصحية. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات القطاعية المختلفة، مثل خطة العمل المشتركة للأمين العام المعنية بصحة النساء والأطفال وتنظيم مؤتمر قمة للأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية، لإدراج هذه المسائل الحاسمة في جدول الأعمال السياسي. ومع ذلك، ينبغي ألا يفضي ذلك إلى إضعاف النظم الصحية.

وفي مبادرة إعادة التصميم الشامل للمنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان "كفالة الصحة للجميع"، يدي المنتدى الاقتصادي العالمي تعليقات بشأن الطابع المتغير للصحة على الصعيد العالمي:

"إن الفجوة بين العالم الحقيقي ذي الجهات الفاعلة والحوكمة المتعددة يقتصر في معظمه على عدد محدود من كيانات الدول التي تجعل هذه الحوكمة الوطنية والدولية لا تتسم بالكفاءة على نحو متزايد، إن لم تكن غير ذات صلة".

وتود سويسرا أن ترى إطلاق عملية للتفكير بشأن الحوكمة من أجل الصحة العالمية، وأوجه القصور التي قد تجعل تدخلات الجهات الفاعلة المتعددة في الميدان غير فعالة وغير مجدية. ونعني بالحوكمة الآليات التي تتيح للجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في إدارة المشاكل المتعلقة بالصحة العالمية على نحو مشترك ومتسق. إنها ليست مسألة بناء هياكل جديدة ستجعل الهياكل القائمة أكثر تعقيدا، وإنما وضع قواعد اللعبة المقبولة بالتبادل.

الصحة العالمية إلى التركيز على النهج النابعة من البلدان وتأييدها. وتقوم بالشيء نفسه مبادرات المانحين الأخرى وشراكاتهم، وتعترف بضرورة أن تقوم جميع القطاعات على الصعيد القطري بالعمل معا لزيادة الآثار والكفاءات إلى أقصى حد.

ويسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية (A/65/L.27)، ويقدر وفدنا روح التعاون التي لمسها من الشركاء في المفاوضات. ويتطلب التقدم في مجال الصحة العالمية الاتساق في سياساتنا الصحية والخارجية، ونعتقد أن الشراكة الكاملة ستدفع قدما بأهدافنا المشتركة.

السيد أوسوغا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):
سمحوا لي بداية أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام لمذكرته التي يحيل بها التقرير المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية" (A/65/399) في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

أولا وقبل كل شيء، تؤيد اليابان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به بالنيابة عن المجموعة الآسيوية، والذي يتضمن السياسات والنهج التي قامت حكومتي بتعزيزها في هذا المجال، مثل النهج العام والشامل والمتعدد القطاعات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشديدها على ضرورة بناء النظم الصحية المستدامة وذلك بتعزيز الرعاية الصحية الأساسية المجتمعية وتنمية الموارد البشرية من أجل الصحة.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليقوم بشرح التزامات اليابان ومنظورها بشأن هذا البند من جدول الأعمال. إن الصحة العالمية هي إحدى الركائز الرئيسية للسياسة الخارجية لليابان. فالصحة عنصر أساسي للأمن البشري وازدهار المجتمعات. ومع ذلك، فالحقيقة أن نسبة خفض معدلات الوفيات بين الرضع والنساء الحوامل لا تزال دون ما ترمي

وتحظى مبادرة الولايات المتحدة في مجال الصحة العالمية بأولوية عليا خصصنا لها مبلغ ٦٣ بليون دولار على امتداد خمس سنوات. وتشمل مبادئ مبادرتنا في مجال الصحة العالمية نهجا محوره النساء والفتيات، وملكية قطرية قوية وخططا تقودها البلدان، وبناء استدامة النظم الصحية. وتشمل أهداف مبادرة الصحة العالمية، التي تعمل في أكثر من ٨٠ بلدا، معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا وصحة الأمهات، وصحة الأطفال، والتغذية وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وأمراض المناطق المدارية المهملة والنظم الصحية. وتعزيز قدرة النظم الصحية وصمودها في وجه التحديات والأمراض المتعددة التي تواجهها الصحة العامة من العناصر الأساسية. ونظرا للتحديات الصحية الجديدة، فإن إدراج تفشي الأمراض غير المعدية والنهج ذات القطاعات المتعددة ستكون عنصرا أساسيا في تحسين النتائج.

وإلى جانب مبادرة الصحة العالمية، تركز دبلوماسية الولايات المتحدة في مجال الصحة على تعزيز التأهب لمكافحة الأوبئة، وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية، ومعالجة المسائل الصحية البيئية والأمراض المعدية الناشئة، والقضاء على الشلل والاستجابة لتهديدات الأمن البيولوجي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تانين (أفغانستان).

إن منظمة الصحة العالمية هي المنظمة الرئيسية الشريكة بمنظومة الأمم المتحدة وصاحبة الدعوة إلى عقد الاجتماعات في مجال الصحة العالمية. وتدرك منظمة الصحة العالمية أهمية العمل بالتنسيق مع الشركاء. وهناك العديد من المبادرات الصحية الجديدة، والشراكات العامة والخاصة وزيادة الموارد الدولية من أجل الصحة. وكان لهذه الأمور آثار إيجابية وجعلتنا نقدر التنسيق والاتساق، لا سيما على المستوى القطري. وتسعى مبادرة الولايات المتحدة في مجال

والمجتمعات ضعفا من خلال حمايتهم وتمكينهم. ولذلك السبب فإن حكومة اليابان مقتنعة بأن هذا المفهوم هام حقا ومحوري لجهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما تلك المتعلقة بالصحة.

وأخيرا، وبغية متابعة الالتزامات التي قطعت في الاجتماع العام الرفيع المستوى وقيادة جهود المجتمع الدولي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اقترحت اليابان عقد مؤتمر دولي في الربيع القادم في اليابان بغية تعزيز التنسيق فيما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر أستراليا فرصة مخاطبة الجمعية العامة بشأن موضوع الصحة العالمية والسياسة الخارجية، وهي صلة حيوية علينا أن نفهمها بشكل أفضل ونديرها بفعالية إذا أريد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة.

كانت قضايا الصحة العالمية تمثل دوما إحدى الأولويات للحكومات الأسترالية. نحن ندرك أن تحسين الصحة العالمية أمر مهم لإنهاء الفقر وتحقيق الأمن وتعزيز الازدهار والعدالة. وتشيد أستراليا، بصفتها عضوا مؤسسا لمنظمة الصحة العالمية، بالدور الذي تضطلع به المنظمة في الترويج لسياسات صحية سليمة وتعزيز النظم الصحية على الصعيد القطري. إن منظمة الصحة العالمية، بالطبع، من أكثر الوكالات المتخصصة الإقليمية الهيكلي، مما يجعلها أقرب إلى الصعيد القطري.

وفي منطقتنا، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تقيم أستراليا علاقة تعاون طويلة ومثمرة مع مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لغرب المحيط الهادئ، إذ تعمل معه لمعالجة الأمراض غير المعدية والأمراض المعدية الناشئة والتأهب للأوبئة. وتعهدها بتقديم ١٦٠ مليون دولار في الوقت الحاضر

إليه الأهداف الإنمائية للألفية بكثير. ويتعين علينا بذل المزيد من الجهود المضنية.

وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس وزراء اليابان، السيد ناوتو كان، للإسهامات الجديدة لليابان في مجال الصحة العالمية (انظر A/65/PV.9). وستقدم اليابان ٥ بلايين دولار لهذا القطاع في غضون السنوات الخمس القادمة، بما في ذلك مساهمة بمبلغ يصل ٨٠٠ مليون دولار في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونأمل، بهذا الإسهام وبالتعاون مع شركاء آخرين، أن يتم إنقاذ أرواح حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ أم وما يزيد على ١١ مليون طفل سنويا.

وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت اليابان في الاجتماع الرفيع المستوى نموذجا للمساعدة في مجال صحة الأم والطفل لكفالة استمرار الرعاية من فترة ما قبل الحمل إلى فترة ما بعد الولادة. ويسعى النموذج - المعروف باسم EMBRACE، وهو مركب الأحرف الأولى بالإنكليزية من عبارة: كفالة حصول الأمهات والرضع على الرعاية المنتظمة - إلى إنجاز سلسلة من الخدمات الصحية، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة ولحديثي الولادة، في منشآت ذات معدات وأفراد على مستوى عال من الجودة، وتحسين الوصول إلى المستشفيات والتحصين. وتدعو حكومتي البلدان النامية والجهات المانحة والمنظمات الدولية إلى بذل جهود متضافرة لتنفيذ تدابير مساعدة أمثل في مجال صحة الأم والطفل.

وأذكر بأن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى (القرار ١/٦٥) يشير إلى الجهود الجارية لتحديد مفهوم الأمن البشري. إن مفهوم الأمن البشري يدعو إلى اتباع نهج متكاملة تركز على السكان وتصاعدية ومتعددة أصحاب المصلحة نحو تلبية احتياجات أكثر السكان

وفي أيلول/سبتمبر القادم، سنجتمع هنا في الجمعية العامة كي نركز اهتمامنا على التحدي الذي تشكله الأمراض غير المعدية للبلدان النامية. ونأمل أن يركز الاجتماع الرفيع المستوى في العام القادم على الإجراءات المتعددة القطاعات المطلوبة للتصدي للأمراض غير المعدية. وتشمل تلك الإجراءات كفالة أن تدعم السياسات التجارية والزراعية أنماط الحياة الصحية التي تقي من الأمراض غير المعدية وتعطي تأثيراً أكبر للالتزامات الحالية بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وندعم جيراننا في منطقة المحيط الهادئ في التصدي للأمراض غير المعدية. هناك حالات إصابة مرتفعة بالأمراض غير المعدية في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ وتطلع إلى العمل مع الحكومات وشركاء التنمية لزيادة النهج الناجحة.

وأخيراً، أود أن أشير إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأهمية اتساق السياسات في هذا المجال. لقد جرى التسليم منذ فترة طويلة بأنه لا بد من تطبيق منظور السياسة الخارجية على هذه القضية الحاسمة، التي كما نعلم، تتجاوز مجرد كونها مشكلة صحية. وقد ظهر ذلك، على سبيل المثال، في نظر مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ في مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتبارها مسألة تتعلق بالسلم والأمن (انظر S/PV.4087 و S/PV.4172). إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قضية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية. إنه يستلزم أن تفهم الحكومات المحركات المتعددة لأوبقتها وتطور أفضل الاستجابات المحلية. وتستلزم أيضاً التزاماً وتوافقاً دوليين لتبادل معارفنا وتطوير نهج أفضل الممارسات وإيجاد التمويل لمواجهة الوباء الحالي.

ويشرف أستراليا أن تشارك مع بوتسوانا في تيسير العملية المفوضية إلى اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقرر أن يعقد في حزيران/يونيه في سياق استعراض السنوات الخمس. يأتي

لمعالجة الأمراض المعدية الناشئة التي قد تسبب جائحة، بما في ذلك ١٠٠ مليون دولار لمبادرات الأنفلونزا والتأهب للأوبئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي السنوات الأخيرة، تتبع أستراليا بشكل متزايد نهجاً تتخذه الحكومة بأكملها نحو صياغة استجابات للتحديات الرئيسية للسياسات العالمية، وبالتأكيد استنارت المناقشة الوطنية للسياسات الخارجية بتطورات مثل أزمة متلازمة التنفس الحادة الشديدة وتحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخطر جائحة الإنفلونزا. نحن ندرك تماماً أن سنوات من النمو الإنمائي قد يقوضها بل ويعكس مسارها وباء أو تحد رئيسي للنظم الصحية الوطنية. ويشارك وزير خارجيتنا بنفسه بجدية في كفالة أن تسلم سياستنا الخارجية بذلك الواقع وتعكسه بالشكل المناسب، وتعمل وزارة الصحة والشيخوخة الوطنية الأسترالية على نحو وثيق في شراكة مع وكالتنا للتنمية، الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، لكفالة الاتساق التقني والمتعلق بالسياسات بشأن الاستراتيجيات الصحية الإنمائية الدولية.

وعندما اجتمعنا في أيلول/سبتمبر في مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، أعربنا جميعاً عن بالغ القلق بصفة خاصة حيال تباطؤ التقدم المحرز في خفض معدل الوفيات النفاسية وتحسين صحة المرأة والطفل. واعترفنا أيضاً بأن إحراز تقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة سيكون أساسياً لتحقيق تقدم في الأهداف الأخرى. ووفرت استراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل رؤية متبلورة تمس الحاجة إليها للإجراءات المطلوب أن نتخذها إذا كنا سنحرز تقدماً بشأن الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. ودعماً لتلك الاستراتيجية، أعلن بلدي عن خطة لإنفاق ١,٦ بليون دولار على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة. وستزيد ذلك الإنفاق باستمرار حتى يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار [A/65/L.27](#).
أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية، بأنه منذ تقديم مشروع القرار [A/65/L.27](#)، انضمت غيانا إلى مقدميه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار [A/65/L.27](#)؟

اعتمد مشروع القرار [A/65/L.27](#) (القرار ٩٥/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي بشأن نقطة نظام.

الأب بينيه (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يغتنم وفدي هذه الفرصة للتنويه بالدور القيادي لوفد البرازيل في إجراء المفاوضات بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو. ورغم أن بعض اقتراحاتنا لم تؤخذ في الاعتبار، فإن اقتراحات أخرى روعيت وأدرجت في النص.

إن الصحة خير بالغ القيمة للفرد والمجتمع، وينبغي تعزيزها والحفاظ عليها وحمايتها. ويستلزم الحفاظ على الصحة تكريس الوسائل والموارد والطاقة الضرورية حتى يتمتع المزيد من الناس بالحياة في ظل انخفاض حالات المرض والعجز.

وللأسف، لا تزال المشكلة اليوم تتمثل في أن شعوبا كثيرة في العالم لا تتوافر لديها الموارد الضرورية لتلبية الكثير من الاحتياجات الأساسية، وبصفة خاصة فيما يتعلق

الاجتماع في مرحلة حرجية. فمن بين كل خمسة مصابين جدد بفيروس نقص المناعة البشرية، لا يحصل سوى اثنين على العلاج. لا بد أن نبذل جهدا أكبر.

لقد استفادت أستراليا نفسها من نجاح استجابتنا المحلية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتشجيع نهج مطردة تقوم على الأدلة في بلدان أخرى تقوم على شراكات قوية بين الحكومات والمجتمع المدني. نحن ندرك أهمية البيئة السياسية والقانونية والمتعلقة بالسياسات لكفالة حصول الأكثر عرضة للخطر على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية فيما هو، في نهاية المطاف، مسألة رئيسية ذات أهمية حاسمة في مجال الصحة العامة. وعلى سبيل المثال، اضطلعنا بدور قيادي في دعم نهج تخفيف الضرر لمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف من يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. لقد دعونا إلى هذا النهج مع البلدان الشريكة وعن طريق القنوات المتعددة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما ساعدنا البلدان الشريكة على إظهار تأثير نهج تخفيف الضرر في أوضاعها الوطنية.

وفي الختام، إن أستراليا مقتنعة بأن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها، بما في ذلك في أكثر البلدان فقرا، طالما أن لدينا التزاما متجددا وتنفيذا فعالا وإجراءات جماعية مكثفة بدرجة أكبر من جانب جميع الدول الأعضاء. وسيكون من الضروري، بالطبع، أن نقوم بهذا في شراكة مع منظومة أمم متحدة جيدة التنسيق والاتساق. وإذ ندرك أهمية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، لا بد أن نواصل كفالة بقاء هذه التحديات الصحية في صدارة جدول أعمال صانعي سياساتنا، بما في ذلك الذين يركزون على أهداف السياسة الخارجية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه بناء على طلب المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار (A/65/L.38)، ستنظر الجمعية العامة في البند ١٦ من جدول الأعمال، المعنون "دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد"، يوم الجمعة ١٠ كانون الأول/ديسمبر بدلا من اليوم، الخميس ٩ كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الوثيقة A/65/605 ستصدر قريبا.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

بالصحة. ولهذا السبب، من الضروري العمل بالتزام أكبر على جميع المستويات، سواء محليا أو دوليا، لكفالة ما هو أكثر من مجرد الاعتراف بالحقوق في الرعاية الصحية. ويمكن تحقيق ذلك بتأييد الاستراتيجيات التي توفر الرعاية الصحية الأساسية للجميع.

لا يمكن استبعاد عالم الرعاية الصحية من مطالب العدالة والقواعد الأخلاقية التي يجب أن تنظم إدارتها لكفالة ألا تصبح الرعاية الصحية للإنسانية، إذ يتعارض ذلك مع الكرامة الإنسانية التي يتمتع بها كل عضو في الأسرة الإنسانية. وفي هذا الصدد، وإذ يبقى مجال الصحة جزءا لا يتجزأ من وجود كل فرد من الأسرة الإنسانية ومن الصالح العام، فإن من المهم إقامة عدالة حقيقية في التوزيع تضمن للجميع، على أساس الاحتياجات الموضوعية، الرعاية الصحية الأساسية.

ولهذا السبب، حب العدالة، ينبغي دائما الحفاظ على حماية الحياة من مرحلة الحمل حتى نهايتها الطبيعية واحترام كرامة كل إنسان. إنها قيم أخلاقية أساسية وإرث مشترك للأخلاقيات العامة والأساس للتعايش الديمقراطي.

وفي حين نلاحظ مختلف العناصر الإيجابية الواردة في النص، مثل تلك المتعلقة بالتعاون الاقتصادي من أجل التنمية والأهمية القصوى للهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، يغتنم وفدي هذه الفرصة ليؤكد مرة أخرى كل التحفظات التي أعرب عنها في ختام المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، خاصة وأن الكرسي الرسولي لا يعتبر أن الإجهاض أو خدمات الإجهاض بعدا من أبعاد الصحة الإنجابية ولا يؤيد أي شكل من أشكال التشريعات التي تعترف قانونا بالإجهاض.